الكلية	**كلية العلوم السياسية**
القسم	
المادة باللغة الانجليزية	Human Rights
المادة باللغة العربية	**حقوق الانسان**
المرحلة الدراسية	**الأولى**
اسم التدريسي	**م.م. اكرم عبد داود**
عنوان المحاضرة باللغة الانجليزية	Introduction to Human Rights
عنوان المحاضرة باللغة العربية	**مدخل الى مادة حقوق الانسان**
رقم المحاضرة	1
المصادر والمراجع	**حقوق الانسان / حافظ علوان الدليمي**

محتوى المحاضرة

مدخل الى مادة حقوق الانسان

ان مفهوم (حقوق الإنسان) يتمحور بين مفردتين (الحقوق والإنسان). وعليه سوف نتناول بالحديث عن معنى الحق وما المقصود بالإنسان لنصل أخيرا لمعرفة ما هي (حقوق الإنسان).

ما هو الحق؟ : هو اسم من اسماء الله الحسنى

الحق: هو كل مركز شرعي من شأنه ان ينتفع به صاحبه أو غيره

والحقوق: جمع حق، والحق ضد الباطل، وكل حق يقابله واجب، والحق في اللغة الثابت، ويستعمل مجازاً واصطلاحاً وقانونياً، وأخلاقياً، وفلسفياً، واختلف العلماء على تعريفه بألفاظ عدة.

فالحق يفيد بمعنى الصحة والاستقامة ويدل على الثابت – العدل والحق نقيض الباطل والشر.

فالحق مصلحة، أي منفعة، تثبت لإنسان ما، أو لشخص طبيعي أو اعتباري، أو لجهة على أخرى، ولا يعتبر الحق إلا إذا قرره الشرع والدين، أو القانون والنظام والتشريع

والعرف والاتفاقية والميثاق، وبالتالي ليكون معنى الحق في موضوعنا مصلحة ومنفعة قررها المشرع، لينتفع صاحبها بها، ويتمتع بمزاياها، وفي المقابل لكونه واجبا والتزاما على جهة، أو على آخر ليؤديها، ويكون الحق مقررا أو ثابت يشرع، أو بقانون، أو بنظام، أو تشريع، أو إعلان عالمي، أو اتفاقية ثنائيةٍ أو دولية، أو ميثاق بين الدول.

ويرد الحق بمعنى مكنه أو مركز شرعي أو استئثار بقيمة معينة لحجية الشرع والقانون بغية تحقيق مصلحة مشروعة.

وللحق الأثر البالغ في بناء التشريعات القانونية والاجتهادات الفقهية سواء أكان الحق أساس القانون – وهو ما يراه انتصار الفلسفة الفردية – أم كان القانون أساس الحق أو مصدره – كما يراه غيرهم من أنصار الفلسفة الاجتماعية – فالذي ناصر الفلسفة الفردية عرفه بأنه (قدرة إرادية لشخص يبذلها في سبيل تحقيق مصلحة فقدم الإرادة على المصلحة، أو عرفه أنصار الاتجاه الثاني بأنه مصلحة محمية تسهر على تحقيقها والذود عنها قدره إرادية فقدم هؤلاء المصلحة على الإرادة وجعلوا الإرادة مكنه بالذود عن المصالح وحمايتها، وهذا التعريف يقوم على أن الإرادة هي ليست جوهر الحق، بل ان الجوهر تحقيق للحق ليتمثل في المصلحة المراد تحقيقها.

وان وماهيةٍ الحق تتنوع بتنوع الاعتبارات ، فمن حيث تعلق الحق بشخص دون غيره هو استئثار ومن حيث النظر إلى مصدره هو منحة من صدر عنه إلى غيره من إيجاب موجب أو تكليف منه المصلحة له.

وفي الفقه القانوني فأن للحق معنيين. الأول ما كان فعله مطابقاً لقاعدة محكمة أي ثبت ووجب وحق المرء ان يفعل كذا. والثاني ما تسمح بفعله القوانين الوضعية أو ما تسمح به العادات والتقاليد والأخلاق. وهذا الفقه كان ميز بين نوعين من الحقوق هما: الحق الطبيعي والحق الوضعي الأول هو مجموعة الحق الملازم لطبيعة الإنسان من حيث هو إنسان. والثاني هو من الحق المنصوص عليه في القوانين المكتوبة والعادات الثابتة. والحق الطبيعي يحتضنه القانون الطبيعي بينما الحق الوضعي يحتضنه القانون الوضعي، وفي الأخير يمكن الحديث عن أنواع من الحقوق تقسم ما بين حقوق سياسية وحقوق مدنية والأخيرة تنقسم إلى حقوق عامة وخاصة، والأخيرة تنقسم إلى حقوق أسره وحقوق مالية، والأخيرة تنقسم إلى حقوق عينية وحقوق شخصية ومعنوية، وتترجم كلمة (Droit)

الفرنسية في أحيان كثيرة إلى كلمة الحق. وقد يفسرها البعض على أنها ادعاء من قبل الفرد على ممارسة السلطة، كلما أمكن لهم القيام بها.

وهناك من يصنف الحق بدلالة كونه سلطة قانونية فينص على أن الحق يتمثل بسلطة يحميها القانون وتستعمل عادة للدلالة على حقوق يحددها القانون أو العرف في أي مجتمع من المجتمعات ويضمن القضاء حمايتها والوفاء بها، وهكذا فأن فكرة الحق أو الحقوق من وجهة نظر قانونية تقوم على أكثر من اعتبار، وهكذا فأن فكرة الحق أو الحقوق من وجهة نظر قانونية تقوم على أكثر من اعتبار، فوجودها يشكل مركزاً قانونيا يقره القانون كما يكفل هذا المركز لصاحبه سلطان الاستئثار بمزايا وقيم معينة ومن خلال اقترانها بأحد عناصرها الأساسية وهو العنصر الذي يتمثل بالإنسان، أي أن الحق يفهم من خلال وجود الشخص الذي يطالب به وهو الإنسان وبذلك نكون أمام ما يسمى بحق الإنسان (و) حقوق الإنسان ، وبذلك سيكون الإنسان العنصر الثاني المكمل المنظومة حقوق الإنسان. وتأسيسا لما تقدم نستنتج ان يكون لك حق، معناه ان على الفرد أو على مجموعة محددة من الناس جميعاً واجبات مقابلة تجاهك. وان يكون لك حق في الحياة فعلا، يعني وجوب امتناع الناس أينما كانوا عن الاعتداء على حياتك. وهذا يعني ان حقك في الحياة يفرض واجبات على جميع الناس، واجبات سلبية، أي عدم المس بحياتك أو صحتك، وهذا قابل للتطبيق فورا، لان الواجب المفروض هنا هو واجب احترام وليس واجب القيام بإعمال محددة القابلة للتطبيق هي إحدى الأسس التي يتم على أساسها تحديد الحقوق الإنسانية، إذ لا يعقل ان تفرض عليك واجبات لا تستطيع القيام بها. ونظرا إلى قابلية التطبيق فأن حقك في الحياة يمكن تحويله فورا إلى حق وضعي عن طريق تثبيته في الدستور أو القانون المحلي. وعندما نقول ان لك حقا إنسانيا، معناه إن أي إنسان أخر في أي مكان وزمان يمتلك مثل هذا الحق، وبغض النظر عن جنسه أو لونه أو طبقته أو قوميته أو دينه أو وظيفته.

والجدير بالذكر ان حقوق الإنسان هي كلها حقوق عامة (General) وعالمية (Unirersal) وهذا يعني ان الحقوق تقابلها دائما واجبات صارمة والواجبات الصارمة هي عادة واجبات سلبية وهي واجبات الإحجام عن القيام بأعمال معينة مثل عدم الاعتداء على حقوق الإنسان وحرياته أو ملكه الخاص أو حياته.

من هو الإنسان

الإنسان معروف، ولكن يختلف العلماء والناس فيه عند النظر إليه من جهة معينة، أو زاوية ضيقة، أو هدف محدد، فمن قائل: انه الحيوان الناطق، أي المخلوق الذي يمتاز بالنطق والكلام، وبعضهم ينظر إليه كالة للإنتاج، وقديما خص بالرجل وبعضهم يخصه بجنس كالشعب (الآري) أو بشعب الله المختار، دون غيره.

والإنسان في الحقيقة والواقع هو أحد أفراد الجنس البشري، أو هو كل آدمي، مهما اختلفت الصفات والاعتبارات، أو هو (آدم) و (حواء)، ومن تولد منها وتناسل، والمكون من جسم وروح، دون النظر إلى التفاوت والاختلاف في سائر الأعراف الأخرى، سواء كان ذكرًا أو أنثى، غنيًا أو فقيرًا، كبيرًا أو صغيرًا، ابيض أو اسود أو اصفر، ما دام مخلوقا على الفطرة التي فطر الله الناس عليها، لا تبديل لخلق الله ذلك الدين القيم.

إن تفرد الإنسان عن سائر الكائنات لا يقتصر على الاسم فقط بل يتمثل بالتفكير والإدراك والنطق، كما انه يتمثل باحتلاله وظائف عديدة يتميز بها عن سائر الأنواع من المخلوقات الحية من انتصاب قامته ووزن دماغه وقدرته على الكلام. وفي كل ذلك فأن إنسانية الإنسان تتحقق بالتعاون بين جسده وروحه فلا يهبط به ليصبح حيوانا ولا يعلو ليكون ملاكا.

مع ذلك يمكن القول ان الفلسفة اهتمت بتحليل عناصر الوعي الإنساني الأساسية وأفعال الفهم الإنساني كجزء مهم من المعرفة الإنسانية العقلية وخلصت إلى التأكيد على أن الإنسان كإنسان كائن حي يختلف عن غيره من الكائنات الحية الأخرى جميعها بخاصية العقلانية والإرادة والوعي والإحساس بالمرارة وهو بما يمتلك من تلك القدرات والمكانة يجعله متميزا عن تلك الكائنات ولاسيما الحية منها بفطرته الإنسانية التي تدفعه نحو التكامل، عن طريق التفاعل بوعيه وإدراكه مع البيئة التي يعيش فيها وبذلك يؤثر فيها، ويتأثر بها وبالوسط الاجتماعي الذي حوله.

وعلى هذا فهو الكائن الحي الأول استحق اسم الإنسان كونه يعيش في محيط اجتماعي يسعى فيه ويكد للظفر بطعامه وكسائه، وحاجاته المادية والمعنوية لبلوغ أهداف يرسمها لنفسه ويراها جديرة بما يبذله في سبيلها من مشقة وعناء. وهناك من يرى بان الإنسان بهذا يستحق التكريم والتمجيد ورفعة الشأن لما يمتلكه من قدرات ذاتية وإمكانيات

جدية وعقلية لم يمنحها له أحد ولم يكتسبها بالوراثة أو بالانتماء الجماعة اجتماعية كالقبيلة أو الطائفة أو أي مجتمع اجتماعي آخر.

إذن فالإنسان ذو الإرادة الحرة والقوى العقلية والبدنية وبما يتميز به عن الكائنات الحية الأخرى بالصفة العقلانية التي تجعله قادرا على الفهم والتعقل، أي القادر على تفهم حقوقه وواجباته من خلال علاقته بالآخرين ومن خلال تطابق مصلحته مع المصالح الجماعية العامة من هذا يفهم ان الإنسان في الأصل يحمل طبيعة مزدوجة فالإنسان بقدر ما هو كائن فردي يسعى إلى الاحتفاظ بشخصيته والمحافظة على كيانه المستقل فأنه كذلك (كائن اجتماعي) يبحث عن الاجتماع مع الآخرين. وهذه الطبيعة المزدوجة لدى الإنسان هي التي أدت إلى ظهور حقوق الإنسان فالحقوق لا وجود لها إلا في مواجهة الغير أو عندما يعيش الإنسان في مجتمع.

ما هي حقوق الإنسان

ليس هناك رأي جامع شامل على تسمية واحدة لـ (حقوق الإنسان) بل هناك عدة مفاهيم تستخدم للدلالة عليها . فهناك من يسميها (الحقوق الطبيعية) أو الحقوق الأساسية) أو (الحقوق والواجبات الأساسية).

وهناك من يربطها بالحرية فيطلق عليها تسمية الحقوق والحريات (أو) الحقوق والحريات وضماناتها كما ورد في مشروع الدستور العراقي لعام ١٩٩٠) (ومنهم من يستخدم مفهوم الحريات والحقوق والواجبات العامة) (كالدستور المصري لعام (١٩٧١).

ونحن نفضل استخدام مفهوم حقوق الإنسان، كون هذا المفهوم يتطابق مع جوهر فلسفة الحقوق التي ارتبطت بالإنسان، وهي من أكثر المفاهيم شيوعاً وتداولا في عالمنا المعاصر كم هذا من جانب ومن جانب آخر فان الحريات هي حقوق الإنسان أي حقوقه في ان يكون حرا من القيود التي يراد فرضها عليه لان الحقوق نفسها ليست إلا حريات معترف بها، ومحمية بوسيلة ما. وعندما أرادوا الارتقاء بالحرية جعلوها ملزمة عندها نقلوا الحريات إلى حقوق.

وقد انصبت جهود الأمم المتحدة في مجال حماية حقوق الإنسان وتعزيزها على وضع المعايير لها ومتابعة تنفيذها ومكافحة انتهاكها دون الخوض في تفاصيلها وتحديد ماهيتها.

ومن الثابت ان حقوق الإنسان نتاج تاريخي. وهي بهذه الصفة ينبغي ان تكون مواكبة للتطورات التاريخية وان تتطور معها، وان تعكس صورة حقيقية المختلف أوضاعها في العالم، وهي في جوهرها حقوق في حالة حركة وتطور، وليست حقوقا ساكنة، رغم ان الهدف منها هو التعبير عن مبادئ راسخة، إلا أنها في الوقت ذاته امتداد تاريخي للضمير الإنساني. فهي هدف مشترك لأعضاء المجتمع الدولي كافة. وان كل فرد يجد ذاته من خلال تحقيق هذه الحقوق واحترامها. إنها القاسم المشترك الأعظم بين الدول كافة، والعنصر الأساسي غير القابل للانتقاص، أي أنها جوهر القيم التي نؤكد بها معاً إننا مجتمع إنساني واحد، وهذا يدفعنا إلى القول ان حقوق الإنسان لصيقة به بوصفها حقاً سامياً طبيعيًا، وبذلك لا يستطيع أحد ان يقيد هذا الحق، كما لا يؤثر انتهاكها في وجودها.

وعليه يمكن القول بأن حقوق الإنسان، هي قدرة الإنسان على اختيار تصرفاته بنفسه، وممارسة نشاطاته المختلفة دون عوائق، مع مراعاة القيود المفروضة لمصلحة المجتمع. ويتبين من هذا ان الإنسان هو محور الحقوق جميعاً، وان هذه الحقوق ترتبط وجودا وعدما بوجوده وعدمه.

وكون تلك الحقوق لصيقة بالإنسان ومستمدة من تكريم الله له وتفضيله على سائر مخلوقاته التي تبلورت عبر تراكم تاريخي من خلال الشرائع والأعراف والقوانين الداخلية والدولية، ومنها تستمد، وعليها تبنى حقوق الجماعات الإنسانية في مستوياتها المختلفة شعوبا وأنما ودولاً.

وعلى العكس فهناك من يؤكد ان مفهوم حقوق الإنسان يتعلق بمفهوم الحق الطبيعي وطبقا لهذا المفهوم فأن الإنسان بطبيعته أنسانا يملك مجموعة من الحقوق الملازمة لطبيعته التي لا يمكن تجاهلها من دون المساس بهذه الطبيعة. أما القانون الوضعي فيعود له أمر الإقرار بتلك الحقوق وحمايتها.

وهذا الإقرار رغم أهميته فأن عدم وجوده لا ينفي حقوق الإنسان فالأخيرة موجودة وقائمة بالنسبة لأولئك الذين يؤمنون بان هناك طبيعة إنسانية متسامية بمعنى ان مفهوم حقوق الإنسان يجد نفسه خارج وفوق القانون الوضعي.

ويذهب الفقيه الهنغاري (ايمرزابو) إلى ان حقوق الإنسان تشكل مزيجا من القانون الدستوري والدولي مهتما بالدفاع بصورة منظمة وقانونية عن حقوق الشخص الإنساني ضد

إغراءات السلطة الواقعة عليه من أجهزة الدولة وان تنمو بصورة متوازية، معها الشروط الإنسانية للحياة والتنمية المتعددة الأبعاد للشخصية الإنسانية.

وهناك من يوسع . هذه القاعدة الاجتماعية لحقوق الإنسان وذلك بالقول بأن حقوق الإنسان فرع خاص من الفروع الاجتماعية يختص بدراسة العلاقات بين الناس استنادًا إلى كرامة الإنسان وهي تجديد للحقوق والرخص الضرورية لازدهار شخصية كل كائن إنساني ، وهذا يعني ان الإنسان لم يصبح إنسانا ولم تتفتحمواهبه الإنسانية ولم تتسع معارفه وخبراته إلا عن طريق المجتمع، ولولا هذا الوجود الاجتماعي الذي وجد فيه الإنسان لما استطاع ان يكون حضارة أو قانونا. أما إذا انتقلنا بالحديث في الإطار العام لمصطلح (حقوق الإنسان) الذي يتم تداوله دوليا، فيعرف بأنه: ((مجموعة الحقوق والمطالب الواجبة الوفاء بها لكل البشر على قدم المساواة ودونها تمييز فيما بينهم)).

وعلى الرغم من الأهمية التي يحتلها هذا الوصف، فيما ينبغي تأكيده هو ان حقوق الإنسان أضحت مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالدولة، وأصبحت الوسيلة الفعالة والأداة السليمة المنظمة لهذه الحقوق، وعليه فأن الزعم بأن الحقوق مطلقة وغير قابلة للتصرف لا يمكن التسليم به كون حقوق الإنسان نسبية ومرتبطة ارتباطاً وثيقاً بإمكانيات الفرد المادية والفكرية والاجتماعية والثقافية وكلها إمكانات وقدرات محدودة ونسبية وليست دائمة ومطلقة.

جامعة الانبار
1987 1428
UNIVERSITY OF ANBAR